الأمم المتحدة

A/C.6/65/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
18 February 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة بيكو ..... (موناكو)

المحتويات

البند ٧٨ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: إقامة العدل في الأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-59844 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٧٨ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (A/65/514)

١ - **الرئيسة:** وجهت الانتباه إلى تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (A/65/514).

٢ - **السيد يانسنس دي بيستهوفن** (بلجيكا): تكلّم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المرشحين للانضمام إليه وهما كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، ألبانيا والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، النرويج، العضو أيضا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا، فقال إن الهدف المتوخى من إنشاء برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه منذ نحو ٥٠ عاما، لا يزال كما كان آنذاك هدفا محوريا للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة اليوم. وذكر أن الاتحاد الأوروبي من ثم يؤيد تأييدا قويا، برنامج المساعدة الذي يسهم، من خلال توفير التدريب والموارد في مجال القانون الدولي، إسهاما كبيرا في النهوض بسيادة القانون وفي عمل أوساط المشتغلين بالمهن القانونية.

٣ - وأضاف قائلا إن مكتب الشؤون القانونية، وبخاصة شعبة التدوين التابعة له، بذل جهودا جديرة بالثناء في سبيل تعزيز أنشطته في إطار برنامج المساعدة وتنشيطها من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة لهذه الأوساط. وأعرب عن ترحيبه الخاص باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق ذلك الغرض. فإنشاء مكتبة الأمم المتحدة السمعية والبصرية للقانون الدولي وتوسّعها المتواصل يشكلان، في هذا الصدد، إنجازا كبيرا حقا، يسهّل فعلا الحصول على طائفة واسعة من الموارد القانونية بالمجان. واستطرد قائلا إن المكتبة، وفقا لما تبيّنه الإحصاءات، تقف فعلا شاهدا على قيمتها كمورد هام للأوساط القانونية، بمن في ذلك الطلاب وممارسو القانون الدولي وحتى المؤرخون. ولذلك فإنه يشجع شعبة التدوين على أن تواصل تكريس اهتمامها لهذا المشروع.

٤ - وأشار إلى أن من بين الإنجازات الملحوظة الأخرى التي حققتها شعبة التدوين، عملها المتعلق ببرنامجها للنشر والحد من المتأخرات في هذا الصدد. ومن الجدير بالترحيب أيضا الجهود التي تبذلها الشعبة لزيادة أوجه الفعالية من حيث التكلفة فيما يتعلق ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، بما في ذلك دعوة الجامعات وغيرها من المؤسسات إلى تقديم مساهمات.

٥ - وأردف قائلا إنه ينبغي النظر إلى برنامج المساعدة باعتباره نشاطا أساسيا من الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لفائدة جميع الدول، مع مراعاة الحاجة المستمرة إلى التدريب في مجال القانون الدولي ونشر الموارد القانونية. ومن ثم فإن من الأهمية بمكان أن يُكفل توافر الموارد الكافية للبرنامج، من مجموع الموارد المتاحة لتلبية تلك الحاجة. ومما يبعث على القلق في هذا الصدد، تخفيض التمويل المخصص للبرنامج في فترة السنتين الحالية. ومضى قائلا إن عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي هي من بين الدول التي قدمت تبرعات كبيرة للبرنامج وإن دولا أخرى مدعوة إلى أن تحذو حذوها.

٦ - **السيد روديلس بريتون** (المكسيك): قال إنه ينبغي توسيع نطاق نشر موارد مكتبة الأمم المتحدة السمعية والبصرية للقانون الدولي، التي تعد أداة مرجعية أساسية لتدريس القانون الدولي وفهمه. وأعرب عن الأسف لعدم تخصيص أي منح دراسية في إطار زمالة هاميلتون شيرلي أميرا سينغ التذكارية في مجال قانون البحار من عام ٢٠٠٧ إلى

عام ٢٠٠٩، بسبب نقص التمويل. وبالتالي، أبدى ترحيب وفد بلده بقرار المستشار القانوني تقديم منحة دراسية واحدة في عام ٢٠١٠، بصفة استثنائية، بدعم مالي من الصندوق الاستئماني لمكتب الشؤون القانونية المخصص لدعم تعزيز القانون الدولي. وأضاف قائلا إن حكومة بلده ستواصل تشجيع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات لدعم المنحة.

٧ - **السيدة تاراتوخينا** (الاتحاد الروسي): قالت إن بلدها يؤيد برنامج تقديم المساعدة بجميع جوانبه. فمن المناسب أن تكون استجابة الأمم المتحدة للاهتمام المتزايد بدراسة القانون الدولي في جميع أنحاء العالم، من الأمور التي ينبغي أن ترعاها، باعتبارها منظمة عالمية يوضع القانون الدولي ويدوّن في إطارها. واستطردت قائلة إن الاتحاد الروسي يؤيد عمل مكتب الشؤون القانونية، وبخاصة قسم المعاهدات التابع له، على تقديم المساعدة التقنية إلى الدول، وأعربت عن اعتقادها أن المناسبات السنوية المتعلقة بالمعاهدات التي يعقدها القسم تسهم في زيادة مشاركة الدول مشاركة فعالة في وضع صكوك دولية أساسية. وأشارت إلى أن بلدها يستصوب أن يتواصل تطوير المكتبة السمعية البصرية، التي ما فتئت تعود بالفائدة العملية على الأوساط الأكاديمية والدول الأعضاء. واختتمت كلمتها بقولها إن من المهم أن تتيح المكتبة باستمرار إمكانية الاطلاع الإلكتروني المباشر والمجاني على المحاضرات التي يلقيها خبراء رائدون في مجال القانون الدولي.

٨ - **السيدة صعب** (لبنان): قالت إن نقل المعرفة دون عوائق أمر ذو أهمية أساسية في عصر المعلومات، ونوهت بشعبة التدوين لما تضطلع به من جهود لتعزيز أنشطة برنامج المساعدة. وأضافت قائلة إن تيسير اللجوء إلى القانون شرط ضروري لإقامة نظام دولي عادل يمكّن جميع المشاركين دولا ومنظمات وأفرادا على قدم المساواة، من ممارسة حقوقهم والوفاء بما عليهم من مسؤوليات. وفي معرض إشارتها إلى المساهمة القيمة التي توفرها المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، شددت على أنه لا بد من سد الفجوة الرقمية من أجل ضمان إمكانية لجوء جميع أفراد المجتمع الدولي إلى القضاء على قدم المساواة.

٩ - وأردفت قائلة إن الزيادة الراهنة في حجم مواد القانون الدولي تقترن بتزايد الطلب على توفير التدريب. فقد أسهمت الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج في مجال بناء القدرات والموجهة إلى البلدان النامية، في إثراء خبرات المشاركين وفي مساهمة دولهم في وضع القانون الدولي. وأضافت أن اضطلاع برنامج المساعدة بأعماله يحتاج لا محالة إلى الموارد الكافية، ولكن من المستصوب أيضا النظر في الأخذ بوسائل فعالة من حيث التكلفة وبديلة لنشر المعارف، من قبيل تنظيم الحلقات الدراسية الخاصة بتدريب المدربين لتمكين الحقوقيين على الصعيدين المحلي والإقليمي من تنظيم البرامج التدريبية التي وضعها البرنامج. وقالت إن من شأن هذا النهج أن يفيد طائفة أوسع نطاقا من الأفراد الذين يسعون إلى تعزيز قدراتهم في مجال القانون الدولي.

١٠ - **السيدة ميليكاي** (الأرجنتين): قالت إن برنامج المساعدة هو بمثابة أداة تُستخدم ليس فحسب لتعزيز القانون الدولي وسيادة القانون، وإنما أيضا لبناء القدرات، ولا سيما في البلدان النامية. وتابعت كلامها قائلة إن الأمم المتحدة تصدر العديد من المنشورات والموارد التي تكتسي أهمية بالغة للبحث والتعلم في ميدان القانون الدولي، ويستخدمها المسؤولون الرسميون وأصحاب المهن والطلاب في العديد من الدول الأعضاء. فالمكتبة السمعية البصرية على وجه الخصوص، توفر للأكاديميين في جميع أنحاء العالم إمكانية الاطلاع على محفوظات الأمم المتحدة التاريخية الثمينة.

١١ - وأضافت أن وفد بلدها يأسف لأنه لم يتم عقد دورات دراسية إقليمية في ميدان القانون الدولي منذ عام

٢٠٠٥، ولكنه يرحب باقتراح عقد دورة إقليمية في آسيا في عام ٢٠١١. وبلدها الذي استضاف حلقة العمل الإقليمية لأمريكا اللاتينية للمحكمة الدولية لقانون البحار بشأن المسائل المتعلقة بتسوية المنازعات بموجب اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢، يأمل أن تسهم حلقات العمل تلك ليس فحسب في تعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وقبول اختصاص المحكمة، وإنما أيضا في تعميم الفهم العالمي لهذا الفرع من القانون الدولي.

١٢ - وأعربت عن أسفها لعدم تخصيص زمالات هاميلتون شيرلي أميرا سينغ من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩ بسبب عدم توفر التمويل الكافي، ولكنها ارتأت أن من دواعي التشجيع أنه تم منح زمالة واحدة في عام ٢٠١٠ بفضل الدعم المالي المقدم على أساس مخصوص من الصندوق الاستئماني لتعزيز القانون الدولي. وقالت إن نقص التمويل المخصص للزمالة، لا يزال مع ذلك، يشكل مصدر قلق، وعلى الأعضاء دعم كافة الجهود الرامية إلى المحافظة على عادة تقديم تلك المنحة سنويا.

١٣ - **السيد كوجات** (ماليزيا): جدد تأكيد التزام بلده ببرنامج المساعدة وأعرب عن ترحيبه بالتمويل الذي قدمته الوكالة الكورية للتعاون الدولي لتيسير مشاركة ماليزيا في الدورة الإقليمية المقبلة في ميدان القانون الدولي المقرر أن تُنظّم في جمهورية كوريا، والتي تعد الأولى من نوعها التي تعقد منذ خمس سنوات. وأعرب عن ترحيب بلده أيضا باقتراح عقد دورة إقليمية في أفريقيا خلال الربع الأول من عام ٢٠١١.

١٤ - واستطرد قائلا إن التقدم المحرز في برنامج المساعدة في ٢٠١٠ يشمل ليس فحسب استئناف عقد تلك الدورات الإقليمية وإنما أيضا حدوث زيادة في عدد الزمالات الممنوحة، وهو أمر كان ثمرة للتدابير المبتكرة التي اتخذتها شعبة التدوين فيما يتعلق ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. وأعرب عن بالغ تقديره كذلك للجهود الدؤوبة التي تبذلها الشعبة لإتمام متأخرات الأعمال المتراكمة من الحولية القانونية للأمم المتحدة؛ فقد باتت الحولية الآن وللمرة الأولى تقريبا تُنشر في موعدها المحدد.

١٥ - وفي المقابل، قال إن من دواعي القلق أن تتعرض مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي، لضائقة مالية الآن وقد زادت تكاليف تعهدها إلى أربعة أضعاف، غداة إجراء تخفيضات في الميزانية. فالرقم الناتج عن تلك التخفيضات لا يمكن تحمله ومن ثم لا بد من السعي على وجه السرعة إلى إيجاد أساليب جديدة ومبتكرة لتمويل هذه المبادرة الحاسمة الأهمية. وبالنظر إلى أن أي تبرعات تتلقاها لهذه الغاية قد يثبت فعلا أنها غير كافية، ينبغي استكشاف إمكانية فرض رسوم على مستخدمي المكتبة كوسيلة لتغطية ذلك العجز.

١٦ - **السيد بارك تشول - جو** (جمهورية كوريا): قال إن برنامج المساعدة يسهم إسهاما إيجابيا، من خلال مشاريعه، في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وهي مسألة تتسم بأهمية محورية لعمل الأمم المتحدة من جميع جوانبه لتنفيذ ولاياتها. وذكر أن الطلب على التدريب والنشر في مجال القانون الدولي قد زاد زيادة كبيرة تماشيا مع تنامي الوعي بأهمية دور سيادة القانون.

١٧ - وتابع كلامه قائلا إن إجراء استعراض شامل للحالة المالية لبرنامج المساعدة أمر أساسي. ذلك أنه ينبغي تخصيص المزيد من الموارد من الميزانية العادية لتنفيذ مشاريع البرنامج الذي ينقصه حاليا الكثير من التمويل اللازم مما يتسبب في عدم قدرته على تلبية ذلك الطلب المتزايد على التدريب والنشر. كما ينبغي أن تُموّل المكتبة السمعية البصرية كذلك من الميزانية العادية لغرض زيادة تطوير مزاياها العديدة، التي تشمل توفير تدريب جيد ومنخفض التكلفة على نطاق عالمي

وإتاحة إمكانية الاطلاع على موارد المكتبة مجانا عبر الإنترنت.

١٨ - وأعرب عن التزام بلده الراسخ بأهداف برنامج المساعدة ثم قال إن حكومة بلده ستستضيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ أول دورة إقليمية في مجال القانون الدولي تعقد منذ خمس سنوات، ويحضرها مشاركون من بلدان نامية في آسيا. وأضاف أن حكومة بلده قدمت مساهمة إلى المكتبة السمعية البصرية خلال العام الجاري.

١٩ - **السيد أبريكو** (غانا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فأعرب عن تقديره لتحلي الأمانة العامة بروح المثابرة في اضطلاعها خلال عام ٢٠١٠ بمسؤولياتها المتعلقة ببرنامج المساعدة، الذي بات الآن هدفه المتوخى المتمثل في تعزيز سيادة القانون أكثر أهمية من أي وقت مضى. ذلك يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للتحديات التي تواجه البرنامج، وليس أقلها القيود التي يفرضها نقص الموارد المالية وغيرها والتي قد يتعذر بدونها الوفاء بالوعد الأساسي للبرنامج والغرض المتوخى منه.

٢٠ - وأثنى المتكلم على الجهود التي تبذلها شعبة التدوين لتعزيز البرنامج وتنشيطه، بما في ذلك مبادرات الحد من التكاليف التي تتخذها بهدف الإبقاء على عدد الزمالات المخصصة لدورات دراسية في أكاديمية القانون الدولي بلاهاي، وأثنى أيضا على إنجازات الشعبة فيما يتعلق ببرنامج النشر بمساعدة الحاسوب والمنشورات المتاحة على الإنترنت. واستدرك قائلا إن المنشورات المطبوعة لا تزال مع ذلك تحظى باهتمام خاص من المحامين وغيرهم من المواطنين ذوي الاهتمام في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، حيث تظل إمكانية الحصول على خدمات الإنترنت تحديا كبيرا في كثير من الأحيان.

٢١ - وقال إن من دواعي الابتهاج، انفراج حالة الجمود التي دامت عقودا، حيث تقرر أن تُعقد دورة إقليمية في القانون الدولي في أديس أبابا في عام ٢٠١١. وأعرب عن الأمل أن تصبح هذه الدورات مناسبات تعقد في القارة بانتظام، إن لم يكن سنويا، بالنظر إلى إنشاء لجنة القانون الدولي التابعة للاتحاد الأفريقي، التي تتمثل ولايتها في تعزيز تدريس القانون الدولي ودراسته وزيادة تفهمه في القارة الأفريقية، وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الأفريقية.

٢٢ - وأردف قائلا إن تعزيز القانون الدولي بالنسبة للأمم المتحدة يكتسي أهمية حاسمة؛ ذلك أنه لن يتسنى لها أن تحقق أيا من أهدافها الأساسية التي رسمتها لنفسها ما لم يحظ القانون الدولي بالاحترام. وتبعا لذلك، أعرب عن قلقه البالغ إزاء خفض التمويل المخصص من الميزانية العادية لزمالات القانون الدولي، وحث على ضرورة توفير الموارد اللازمة في إطار الميزانية البرنامجية من أجل الحفاظ على استمرارية المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي وزمالة هاميلتون شيرلي أميرا سينغ التذكارية في مجال قانون البحار. وقال إنه ينبغي أيضا توفير موارد إضافية لتمكين الأمانة العامة من مواصلة إصدار النسخ المطبوعة من منشوراتها. وحث الدول الأعضاء التي بوسعها ذلك أن تقدم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشئ دعما للأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج المساعدة، والتي لا بد من أن تُمول أساسا من الميزانية العادية دعما لاستمراريتها.

٢٣ - وتابع كلامه قائلا إن تقديم وعود معلنة باحترام سيادة القانون الدولي، وهو مهمة تتصل بالمعارف فضلا عن كونها إرادة سياسية، قد تصبح وعودا جوفاء ما لم يقابلها اتخاذ إجراءات جدية لدعم تدريس ذلك القانون ودراسته ونشره وزيادة تفهمه لصالح المواطنين والشعوب. وأنهى كلامه بأن وجّه نداءً إلى الدول الأعضاء يدعوها فيه إلى أن تولي برنامج المساعدة الاهتمام الذي يستحقه.

٢٤ - **السيد بن لاغا** (تونس): قال إن برنامج المساعدة ينطوي على عظيم الأثر في النهوض بزيادة فهم القانون الدولي على الصعيد العالمي، وإنه ليس من المبالغة في شيء التأكيد على أهميته. فوجوده لما يربو على أربعة عقود لَيشهدُ حقا على أهميته والتقدير الدولي الكبير الذي يحظى به. كما أن أنشطة البرنامج قد جرى تنشيطها من خلال الجهود التي تبذلها شعبة التدوين والرامية إلى تحسين تلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، ولا سيما فيما يتصل ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والدورات الإقليمية في القانون الدولي والمكتبة السمعية البصرية.

٢٥ - وأشار إلى التحديات الجديدة التي يطرحها تزايد الطلب على أنشطة التدريب والنشر، فذكر أنه يشاطر غيره الشواغل التي أبدوها إزاء محدودية الموارد المتاحة. وأشار إلى أن الاعتماد على التبرعات يعيق حقا تقدم البرنامج الذي ينبغي بدلا من ذلك أن تُوَّفر له الموارد الكافية من الميزانية العادية. فضمان التمويل ينطوي بوجه خاص على أهمية بالغة لا سيما بالنسبة للدورات الدراسية الإقليمية، التي تعود بالفائدة خصوصا على المشاركين من البلدان النامية. واستطرد قائلا إن الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى مدعوة مع ذلك إلى أن تقدم تبرعات إضافية لفترتي السنتين الحالية والمقبلة.

٢٦ - وأنهى كلامه بأن دعا المنظمات والجامعات والمؤسسات الدولية والإقليمية إلى زيادة أنشطتها دعما للبرنامج وأعرب عن تقديره لجمهورية كوريا وإثيوبيا لاستعدادهما لاستضافة دورات إقليمية في مجال القانون الدولي مستقبلا.

٢٧ - **السيد بافليتشنكو** (أوكرانيا): أعرب عن بالغ تقديره للجهود التي تبذلها شعبة التدوين للحفاظ على برنامج المساعدة على الرغم من النقص الكبير في التمويل، وللتدابير المتخذة لتخفيض التكاليف والرامية إلى تنشيط أنشطة البرنامج فيما يتعلق ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي وبخاصة الدورات الدراسية الإقليمية بشأن القانون الدولي. وفيما يتعلق بالمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، أشار إلى الاهتمام الكبير الذي حظيت به لدى التعريف بها في أوكرانيا في وقت سابق من عام ٢٠١٠ وإلى أن زيادة تطويرها باعتبارها موردا تدريبيا يسير المنال على الصعيد العالمي، أمر أساسي.

٢٨ - وأضاف قائلا إنه ليس من المغالاة تأكيد أهمية دور البرنامج في تعزيز القانون الدولي وتوطيد سيادة القانون، ولا سيما في حالة البلدان النامية والدول المستقلة حديثا، لذلك فإن حكومة تؤيد تأييدا قويا برنامج المساعدة لكن القلق يساورها إزاء نقص الموارد المتاحة لأنشطته. وبالتالي فهي تشجع الدول الأعضاء ليس على تقديم التبرعات فحسب وإنما أيضا على اتخاذ تدابير تهدف إلى كفالة استمرار البرنامج، بوسائل منها توفير التمويل المناسب من الميزانية العادية.

٢٩ - **السيد نيغا** (إثيوبيا): قال إن وفد بلده يؤيد برنامج المساعدة، الذي يوفّر أساسا متينا لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون من خلال تدريس القانون الدولي ونشره. وذكر أن التدريب يحظى بنصيب أوفر من الأهمية بالنظر إلى المواضيع الجديدة المشمولة بالقانون الدولي؛ وانتشار الصكوك والأحكام وقرارات التحكيم القانونية الجديدة، في ميدان القانون الدولي، وتزايد استخدام القانون الدولي على المستوى المحلي. وينوه وفد بلده بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين لضمان أن يلبي البرنامج احتياجات الدول الأعضاء وعزم الشعبة على احتواء التكاليف في سبيل الإبقاء على عدد من المنح الدراسية وكذلك الدورات الإقليمية. وأعرب عن فخر بلده باستضافة دورة إقليمية في القانون الدولي في شباط/فبراير ٢٠١١.

٣٠ - وحث اللجنة على العمل مع اللجنة الخامسة لضمان توفير التمويل الكافي لبرنامج المساعدة من الميزانية العادية وفقا لقرارَي الجمعية العامة ٦٢/٦٢ و ١١٣/٦٤.

٣١ - **السيدة برويل - ميلشيور** (موناكو): قالت إن العمل النموذجي الذي تضطلع به شعبة التدوين وروح المثابرة التي تتحلى بها يشكلان جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة لبرنامج المساعدة. فأنشطتها مثل الإحاطة غير الرسمية بشأن البرنامج التي عقدتها في اليوم السابق، على سبيل المثال، تكتسي أهمية بالغة في هذا الصدد. واستطردت قائلة إن شعبة التدوين تمكنت، من خلال استخدام التكنولوجيا الجديدة المتاحة، من وضع برنامجها الخاص للنشر بمساعدة الحاسوب، بدون أن تتوافر لديها موارد إضافية، وذلك سعيا منها لضمان إصدار المنشورات القانونية في الوقت المناسب، بما في ذلك إصدار طبعة عام ٢٠٠٩ من الحولية القانونية للأمم المتحدة.

٣٢ - وأضافت أنه لا بد، مع ذلك، من تخصيص موارد كافية من الميزانية العادية، من أجل تأمين إتاحة الوسائل اللازمة لاضطلاع الشعبة بوظائفها المعتادة، وتلبيتها لاحتياجات البرنامج المتزايدة. وأردفت قائلة إن من أوجه النجاح البارزة التي تحققت في عام ٢٠١٠ الزيادة بنسبة ٥٠ في المائة في عدد المنح الدراسية المقدمة للمشاركة في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، وهو ثمرة لتدابير خفض التكاليف التي اتخذتها شعبة التدوين؛ وتنظيم دورات دراسية إقليمية بشأن القانون الدولي مقررة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وذكرت أن إنشاء المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي يمثل أيضا أحد أوجه النجاح المتزايد، بما يتضمنه من عناصر مثل سلسلة المحاضرات والمحفوظات التاريخية التي تشكل موردا فريدا للتثقيف.

٣٣ - **السيد حميد** (باكستان): قال إن باكستان، بصفتها أحد المناصرين المتحمسين للقضية التي يتبناها برنامج المساعدة، ممتنة بوجه خاص للجهود التي تبذلها شعبة التدوين ومستصوبة للفائدة التي تنطوي عليها المكتبة السمعية البصرية، وهي تقدر أيضا الجهود التي تبذلها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وشعبة القانون التجاري الدولي، وقسم المعاهدات. وأعرب عن أمل بلده أن تتم تلبية الزيادة المشجعة في الطلب على التدريب في مجال القانون الدولي ببذل نفس القدر من الجهود الجبارة من أجل توفير الزمالات وأن يتم الحصول على الموارد اللازمة لاستئناف تقديم المساعدة إلى الدورات الدراسية الإقليمية.

٣٤ - وأضاف قائلا إن مطالب تخصيص أموال من الميزانية لأنشطة النشر عموما وأنشطة المكتبة السمعية البصرية خصوصا قد زادت. فقد نما استخدام مرافق المكتبة نموا كبيرا، بما في ذلك من قبل البلدان النامية. واختتم كلمته بالإشارة إلى أن الجامعات والمؤسسات الخيرية والمؤسسات والمنظمات قد دعيت إلى تقديم تبرعات مالية وعينية، للمساعدة في إنجاز عمل المكتبة وتوسيعها المحتمل، وأعرب عن أمله في أن يتم بذل الجهود لإقامة شراكات مع تلك الكيانات في البلدان النامية.

٣٥ - **السيد لندكويست** (السويد): قال إن المكتبة السمعية البصرية، المتاحة للاستخدام في ١٩١ دولة عضو، تتيح للأمم المتحدة القدرة على توفير تدريب عالي الجودة وبتكلفة منخفضة نسبيا على نطاق عالمي. وتتوفر المكتبة، بالإضافة إلى قسم البحوث وسلسلة المحاضرات، على عنصر المحفوظات التاريخية، الذي يوفر موردا تثقيفيا فريدا يسهم في تعزيز زيادة الفهم لدور الأمم المتحدة في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وأعرب عن الأسف إزاء تعذر حفظ كل مواد المنظمة، ولا سيما المواد المتعلقة بالسنوات

الأولى من عمرها، وقال إنه يُؤمل أن تسهم المكتبة في حفظ كل هذه المواد مستقبلا.

٣٦ - وأشار إلى أهمية توفير التمويل الكافي لضمان استمرارية المكتبة السمعية البصرية في الأجل الطويل باعتبارها نشاطا أساسيا من أنشطة الأمم المتحدة في نشر القانون الدولي وزيادة تفهمه. وذكر أن حكومة بلده قررت بناءً على ذلك تقديم مساهمة إضافية قدرها ٠٠٠ ٢٥ دولار إلى المكتبة في إطار التزامها المتواصل بتقديم المساعدة لتدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه.

٣٧ - **السيد تلادي** (جنوب أفريقيا): قال إن برنامج المساعدة هو نشاط أساسي من أنشطة الأمم المتحدة يتألف من عناصر قيّمة وينبغي دعمه باعتباره أداةً هامة لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. ونوّه في هذا الصدد، بالجهود المتواصلة التي تبذلها شعبة التدوين للمساهمة في تعليم طلاب القانون الدولي وممارسيه في جميع أنحاء العالم.

٣٨ - وذكر أن المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي تمثل إسهاما كبيرا في تدريس القانون الدولي ونشره، حيث إنها توفر فعلا فرصة للجميع في كل مكان، للاستفادة من معارف خبراء بارزين. وحث الدول الأعضاء على المساهمة في دعم هذه المبادرة المتميزة.

٣٩ - واختتم كلمته قائلا إن للدورات الدراسية الإقليمية قيمة لا تقدر بثمن، وأعرب عن أمله أن يُوفّر المزيد من الزمالات من أجل توسيع نطاق الاستفادة من هذه الدورات قدر المستطاع. وأكد تعهد حكومة بلده بدعم برنامج المساعدة، ثم حث الدول الأعضاء على تقديم التبرعات اللازمة لضمان استمرار أنشطة البرنامج. وأضاف أنه لا بد مع ذلك من إيجاد مصادر بديلة للتمويل، بما في ذلك مصادر الميزانية العادية.

٤٠ - **السيد بغاي همانة** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن برنامج المساعدة أسهم إسهاما كبيرا في زيادة فهم القانون الدولي ودوره في العلاقات الدولية. فالبرنامج يحظى بمصداقية عالية، تعززت بإدراج موضوع سيادة القانون في جدول أعمال اللجنة السادسة. وما إطلاق المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي إلا مثالا جيدا على كيفية استفادة البرنامج استفادة تامة من الموارد المتاحة، بما فيها التكنولوجيات الحديثة، للاضطلاع بولايته وتوسيع قاعدة جمهوره. وأبدى ترحيبه بمبادرات البرنامج الرامية إلى تمكين المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المؤسسات من البلدان النامية، من الإلمام بأحدث مستجدات القانون الدولي من خلال عقد حلقات دراسية إقليمية، ثم أكد ضرورة توفير موارد دائمة وكافية من أجل تمكين البرنامج من مواصلة عمله.

٤١ - **السيد الشقوري** (المغرب): قال إن وفد بلده يشعر بالارتياح إزاء منح ١٩ زمالة لمرشحين مؤهلين من البلدان النامية في إطار برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، ولكنه يأسف إزاء تخفيض عدد الزمالات الممنوحة في إطار الميزانية العادية والتمويل العام للبرنامج لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وذكر أن هناك اتفاقا بين جميع الدول الأعضاء على أن تدريب الموارد البشرية مسألة أساسية في تعزيز سيادة القانون، فأعرب عن أمله أن تقدم تلك الدول المزيد من الدعم المالي والسياسي لهذا التدريب.

٤٢ - وأردف قائلا إن محدودية عدد المشاركين الممكن استيعابهم في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، يجعل من الدورات الدراسية الإقليمية آلية جديرة بالترحيب وهامة لتوسيع فرص التدريب في مجال القانون الدولي. فلئن كان يُعتزم تنظيم دورات دراسية إقليمية قريبا في جمهورية كوريا وإثيوبيا، لم تعقد أي دورات في الأعوام من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ بسبب نقص التمويل. وأشار إلى ضرورة توفير المزيد

من الموارد لاستمرار برنامج الدورات الدراسية الإقليمية ولتقديمها بلغات أخرى لغرض زيادة الاستفادة منها.

٤٣ - **السيدة ولديهانس** (إريتريا): لاحظت أن برنامج المساعدة يسهم في توطيد العلاقات الودية بين الدول وتعزيز السلم والأمن الدوليين، ثم قالت إن القانون الدولي يتغير باستمرار بسبب تطور القانون العرفي واعتماد المعاهدات الدولية وغيرها من الصكوك. ونتيجة لذلك، يزداد الطلب على خبرة المتخصصين المؤهلين، في الأوساط الحكومية والأكاديمية. لذلك فإن وفد بلدها، يعتقد أن المكتبة السمعية البصرية، أداة مفيدة لزيادة فهم دور الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي. وأضافت أن الدورات الدراسية الإقليمية المقبلة تمثل تطورا جديرا بالترحيب، ولكن ينبغي أن تُنظّم بانتظام دورات دراسية مماثلة في عدد من البلدان منها البلدان الأفريقية. وأكدت أن برنامج المساعدة ينبغي أن يتلقى الدعم الكافي من الميزانية العادية.

٤٤ - **السيد سومداه** (بوركينا فاسو): قال إن تدريس القانون الدولي وسيلة فعالة لتعزيز السلم والأمن الدوليين وسيادة القانون والعلاقات الودية بين الدول، التي تشكل أهدافا أساسية لبرنامج تقديم المساعدة. ونوّه بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين لتوفير التدريب والدعم التقني، مشجعا إياها على المثابرة رغم الصعوبات التي تواجهها. وأضاف قائلا إن الموقع الشبكي للمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي قد حظي باعتراف دولي وينبغي تعهده وتكييفه لتلبية الاحتياجات المختلفة.

٤٥ - وأعرب عن امتنان وفد بلده للجهات المانحة التي ساهمت في برنامج المساعدة في فترة السنتين السابقة، ودعا الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية إلى تقديم الدعم المالي للبرنامج. ورحب بالدورة الدراسية الإقليمية المقبلة في مجال القانون الدولي المقرر عقدها في شباط/فبراير ٢٠١١ في إثيوبيا، وأعرب عن الأمل في أن يصبح تنظيم هذه الدورات الدراسية مناسبة منتظمة للمساعدة في ترسيخ القانون الدولي في القارة الأفريقية.

٤٦ - **السيد نغاي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إنه لا سبيل لغرس جذور القانون الدولي في الحياة اليومية للناس كافة في جميع أنحاء العالم ما لم يكن القضاة وسائر ممارسي القانون على الصعيد الوطني ملمّين أفضل من غيرهم بقواعده. وأردف قائلا إنه لا بد أيضا من تشجيع التنسيق الوثيق بين الجامعات والقادة الحكوميين الذين يتولون المسؤولية عن العلاقات الدولية من أجل كفالة أن يُحترم القانون الدولي.

٤٧ - وتابع كلامه قائلا إن تطبيق المحاكم الوطنية للقانون الدولي يمثل عاملا مساعدا على تطبيقه على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، لا غنى عن برنامج المساعدة بالنظر إلى أن تعزيز فهم القانون الدولي يكتسي أهمية أساسية للتغلب على عقبات عديدة، منها المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالمبدأ الراسخ المتمثل في أسبقية سيادة القانون الدولي على القانون المحلي. فمن المهم، على سبيل المثال، أن يدرك المرء أن الاعتراف بذلك المبدأ في القانون المحلي لا يكون دائما أمرا مسلّما به، وأن أي قرار بشأن طرائق تطبيقه يندرج ضمن صلاحيات الدول وأن الهياكل القانونية المحلية لا تتناسب في كثير من الأحيان مع تطبيق القانون الدولي باعتباره قانونا وضعيا.

٤٨ - وتابع كلامه قائلا إن التذكير بضرورة توفير المعرفة المتعمقة بالقانون الدولي أمر لا بد منه لزيادة تفهم أهمية برنامج المساعدة. ولذلك فإن وفد بلده يشجع مكتب الشؤون القانونية على مواصلة الجهود التي يبذلها لزيادة عدد المتدربين الداخليين المشاركين في عمل الشُّعب التابعة له، فضلا عن زيادة التعاون بين شعبة التدوين والمؤسسات

الأكاديمية في إعداد الدراسات عن مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة.

٤٩ - وأشاء إلى أن وفد بلده يدعو الدول الأعضاء إلى توفير التمويل اللازم لعقد دورات دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي، التي ينبغي مع ذلك أن تخصص لها الموارد الكافية من الميزانية العادية. وقال إن استئناف تنظيم هذه الدورات الدراسية في آسيا وأفريقيا بعد توقف دام خمس سنوات أمر جدير بالترحيب. وتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن عمليتَي التوقيع على المعاهدات والتصديق عليها، في أماكن خارج المقر، ولا سيما في الدول الأعضاء، سيكون أيضا محط ترحيب. وسيتعزّز تأثير تلك الدورات إذا شارك فيها خبراء قانونيون من المؤسسات الحكومية للبلد المضيف.

٥٠ - **السيد موهوموزا** (أوغندا): قال إنه ينبغي توفير الموارد الكافية لبرنامج المساعدة من الميزانية العادية. وأضاف أن اقتراح تنظيم دورات تدريبية إقليمية جدير بالتشجيع، ويُؤمل أن يستمر تنظيمها ويمتد إلى بلدان أخرى. وذكر أن بلده عرض استضافة الحلقة الدراسية الإقليمية المقبلة التي يسّرتها السلطة الدولية لقاع البحار، في عام ٢٠١١ أو ٢٠١٢، وذلك من أجل تبيان أن قاع البحر الدولي تراث مشترك للإنسانية.

٥١ - **السيد أبريكو** (غانا)، رئيس اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه: توجه بالشكر لأعضاء اللجنة السادسة والأمانة العامة على الدعم الذي يقدمونه إلى اللجنة الاستشارية. وأعرب عن الأمل أن يصبح عمل اللجنة الاستشارية أكثر انتظاما وتحقيقا لذلك الغرض، قال إنه يؤيد الاقتراح الداعي إلى النظر في إمكانية عقد أكثر من اجتماع واحد في السنة. وختم كلامه قائلا إنه ينبغي تقديم المزيد من المعلومات عن عضوية اللجنة الاستشارية، نظرا لتواتر تغيرها.

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: إقامة العدل في الأمم المتحدة (تابع) **(A/C.6/65/L.2)**

٥٢ - **رئيسة اللجنة:** وجهت الانتباه إلى مشروع مقرر بعنوان ''إقامة العدل في الأمم المتحدة'' A/C.6/65/L.2.

٥٣ - واعتُمد مشروع المقرر *A/C.6/65/L.2*.

٥٤ - **الرئيسة:** قالت إنها تعتبر أن اللجنة تود توجيه رسالة إلى رئيس الجمعية العامة تطلب منه أن يطلع عليها رئيس اللجنة الخامسة دون تأخير، وأن يعمل على تعميمها بوصفها من وثائق الجمعية العامة.

٥٥ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.